● أخبار قصيرة

زيادة إنتاج الغاز في المرحلة الـ١١ من حقل بارس الجنوبي

صرّح المدير التنفيذي لشركة بارس للنفط والغاز: إنه مع بدء إنتاج البئر العاشرة في المرحلة الحادية عشرة من حقل بارس الجنوبي للغاز، ارتفعت طاقة إنتاج الغاز الغني في هذه المرحلة بمقدار ٢/٤ مليون متر مكعب يوميًا.
وأشار توزج دهقاني إلى إتمام عمليات الحفر والإكمال والتركيب بنجاح للبئر العاشرة في المرحلة الأولى من حقل بارس الجنوبي، وقال: تجري حاليًا أعمال ربط البئر SPD11B-١٤ بمنصة الإنتاج، بالإضافة إلى عمليات المعالجة الحمضية والاختبارات التكميلية. وأعلن أن معدل إنتاج الغاز الغني في موقع SPD11B قبل تشغيل البئر العاشرة بلغ ٧٨٠ مليون قدم مكعب يوميًا، وأضاف: مع دخول هذه البئر حيز الإنتاج، وصلت طاقة إنتاج الغاز الغني في المرحلة الحادية عشرة من حقل بارس الجنوبي إلى ٨٦٠ مليون قدم مكعب يوميًا (أكثر من ٢٤ مليون متر مكعب يوميًا).

تصدير ٦٢٩ ألف طن من البضائع عبر حدود ماهيرود

أعلن المدير العام لإدارة الطرق والنقل البري في خراسان الجنوبية عن تصدير أكثر من ٦٢٩ ألف طن من البضائع من محطة ماهيرود الحدودية خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام.
وقال أسدالله جلال زاده: خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، تم تصدير ٦٢٩/٣٣١ طنًا من البضائع عبر معبر ماهيرود الحدودي. وصرح: تم تصدير هذه الكمية عبر ١٣/٩٣٣ رحلة، بزيادة قدرها ٣٠٪ في الحمولة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
وأضاف: شملت هذه الصادرات الإسمنت والحديد والصلب والبلاط والسيراميك والخضراوات.
وتابع: خلال هذه الفترة، تم نقل ٧٣٧/٧٦٩ طنًا من البضائع أيضًا عبر ٣٠/٢٢٣ رحلة بزيادة قدرها ٢٣٪ في الحمولة. وأوضح: أن أهم البضائع العابرة شملت النفط وقطع الغيار والسكر والأدوية العشبية والمطاط.

مؤشر بورصة طهران يسجل ارتفاعاً بـ٩٧٤ نقطة

سجل مؤشر بورصة طهران، في ختام تعاملات أمس الأحد، أداءً إيجابياً بارتفاع ٩٧٤ نقطة ليصل إلى أكثر من ٤ ملايين نقطة. وصعد المؤشر الرئيسي ٩٧٤ نقطة ليصل إلى ٤/٠٧١/٠٣٩. أما المؤشر المتساوي الوزن، انخفض ١٥/٢١١ نقطة ليصل إلى ١/٠٨٩/٣٢٧ نقطة. وتجاوزت قيمة السوق الإجمالية ١٢/٢٠٠ ألف مليار تومان (حوالي ١٢٠ مليار دولار بسعر السوق الحرة). وبلغت حجم التداولات ٥٨ مليار سهم وأوراق مالية و١/١٤٨ مليون صفقة وقيمة التداولات ٣٤/٣٦٩ مليار تومان.

رئيس غرفة طهران، معلناً الاستعداد للتعاون مع الحكومة:

أصحاب المهن يرفضون المساس باستقرار المجتمع وأمنه

نتابع المشكلات والمطالب التي يطرحها الناشطون الاقتصاديون في إطار القانون

الاحتجاج والمطالبة حق للشعب؛ لكن ذلك لا يجوز أن يُتخذ ذريعة لتدخل الأجانب وإضعاف البلاد

الوفاق/ شدد رئيس غرفة المهن في طهران على الدور القانوني والوطني للمهن في متابعة المطالب الاقتصادية، وقال: إن غرفة المهن لن تسمح مطلقًا بتعريض استقرار المجتمع والأمن الاقتصادي للخطر.
وأشار حميدرضا رستكار إلى الاجتماعات الأخيرة التي عقدها الناشطون الاقتصاديون وأصحاب المهن مع رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء، وأضاف: إننا، بصفتنا ممثلين عن الشعب في ميدان الأعمال والتجارة، نتابع المشكلات والمطالب التي يطرحها الناشطون الاقتصاديون في إطار القانون، وبهدف إزالة العقبات أمام الإنتاج والتوريد. وتابع: يتعين أن يكون القطاع الخاص والتنظيمات المهنية محور الإصلاحات الاقتصادية واستقرار البلاد، وإن الأمن المهني والمعيشي للشعب يمثل الخط الأحمر.
واستنادًا إلى المادة ١٢٧ من الدستور، أردف رستكار قائلًا: إن المطالبة المهنية والاقتصادية حق مشروع للشعب والتنظيمات، والحكومة ونواب مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) منتخبون من قبل الشعب، وعليهم الردّ على مطالب الشعب في إطار القانون.
وأكد رستكار على أهمية الأمن الوطني والاقتصادي للبلاد، قائلًا: إن كل فرد أو جماعة تسعى إلى إلحاق الضرر بالأمن الوطني للبلاد ترتكب في الواقع خيانة، فقد سعى الأعداء الخارجيون، على مدى السنوات الأخيرة، من خلال العقوبات والضغوط الاقتصادية، إلى عرقلة التقدم العلمي والصناعي لإيران؛ غير أن الشعب الإيراني الواعي أثبت امتلاكه فهمًا سياسيًا واجتماعيًا رفيع المستوى، ولن يسمح للأعداء باستغلال المشكلات الاقتصادية.
وأضاف: إن الاحتجاج والمطالبة حق للشعب؛ لكن ذلك لا يجوز أن يُتخذ ذريعة لتدخل الأجانب وإضعاف البلاد. وتابع: إن تجارب الدول التي تعرضت للمطامع تُظهر أن نتيجة مثل هذا المسار هي التدمير الوطني والانهيار الاقتصادي.

لجنة عمل دائمة بين الحكومة وغرفة المهن

وأعلن رستكار عن تشكيل لجنة عمل مشتركة دائمة بين الحكومة وغرفة المهن لمتابعة مشكلات الأعمال، وقال: إن رئيس الجمهورية أصدر تعليمات جيدة لإصلاح الوضع، وقد تقرر تشكيل لجنة عمل دائمة حتى تستمر متابعة المشكلات المهنية حتى بلوغ النتيجة النهائية. وأشار رئيس غرفة المهن إلى ضرورة الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، قائلاً: إن الحفاظ على قيمة «الريال» يمثل لنا شرفاً وطنياً واقتصادياً، ولا يجوز أن يكون «الدولار» والعملات الأجنبية محددة لوضع الاقتصاد في البلاد. مضيفاً: إن جزءاً محدوداً فقط من الاقتصاد الإيراني مرتبط بالعملات الأجنبية؛ لذا يتعين الاعتماد على الطاقات الداخلية والاجتماعية والقطاع الخاص.

إخراج الاقتصاد من الهيكل الحكومي

واعتبر رستكار دور القطاع الخاص أساسيًا، وقال: يتعين على الحكومة إخراج الاقتصاد من الهيكل الحكومي مع الحفاظ على دورها الداعم والرقابي، ففي جميع أنحاء العالم، يُعدّ القطاع الخاص هو الذي يمكنه تحقيق توازن الاقتصاد. وإذا كان العرض والطلب حقيقيين، فإن القطاع الخاص، تحت رقابة الحكومة، قادر على إيجاد الاستقرار الاقتصادي.
واختتم رستكار حديثه مؤكدًا استعداد غرفة المهن للتعاون مع الحكومة، قائلًا: إننا، بصفتنا أكبر مجتمع اقتصادي شعبي في البلاد، تعهدنا بأن نكون إلى جانب الشعب والحكومة، وهدفنا الحفاظ على الأمن المهني والوظيفي والاقتصادي، وتجاوز المشكلات بكل عزة وكرامة.

جهود إيرانية-إسبانية لتطوير التعاون في مجال الطاقات المتجددة

الوفاق/ أعلن المستشار الاقتصادي والتجاري الإسباني في طهران عن وجود مجالات للتعاون بين إيران وإسبانيا في توريد بعض المعدات، ونقل الخدمات الفنية والهندسية، والتدريب، وبناء القدرات البشرية.
وعقدت منظمة الطاقات المتجددة وكفاءة الكهرباء الإيرانية جلسة عبر الإنترنت لـ١٦ شركة نشطة في مجال الطاقة والطاقات المتجددة، في مقر المستشارية الاقتصادية والتجارية الإسبانية في طهران، تم فيها شرح فرص التعاون الفني والعلمي في مجال تطوير محطات الطاقة المتجددة في إيران.
وفي بداية هذه الجلسة، أشار إينغو غيل كازارس أرماندا، المستشار الاقتصادي والتجاري الإسباني في طهران، إلى الأهمية الكبيرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، وإمكاناتها البارزة في مجال طاقة الرياح والشمس، بالإضافة إلى البرامج الواسعة التي تتبناها إيران لتطوير الطاقات المتجددة.
وأضاف: إن التعاون في هذا المجال ليس خاضعًا مباشرة للعقوبات الأمريكية والأوروبية الأولية والثانوية، إلا أن مشكلات التبادلات المالية والتغطيات التأمينية قد تسبب صعوبات في التفاعلات، مع ذلك، لا تزال توجد مجالات تعاون في توريد بعض المعدات، ونقل الخدمات الفنية والهندسية، والتدريب، وبناء القدرات البشرية.
من جانبه، أشار محمد ساتكين، مستشار وزير الطاقة الإيراني، إلى الإمكانات القابلة للإنشاء لمحطات طاقة الرياح والشمس في مناطق مختلفة من إيران، وعدَّد الإجراءات والبرامج التي تتبناها البلاد في هذا المجال على مستوى المحافظات المختلفة. كما تم اقتراح توريد بعض المعدات، والتعاونات التعليمية والعلمية والفنية، كمجالات للمشاركة مع الأطراف الإيرانية إلى الشركات الإسبانية من قبل وزارة الطاقة.
من جهته، أشار مهدي تفضلي، رئيس مجموعة تطوير التعاونات الدولية في منظمة الطاقات المتجددة وكفاءة الكهرباء «ساتبا»، إلى دور ومكانة هذه المنظمة في دفع البرامج وخريطة الطريق الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة، وشرح للشركات الإسبانية بما يشمل المحركات والنماذج الاستثمارية المصممة في «ساتبا».
ورأى تفضلي في التعاون على تنظيم الدورات التدريبية ونقل الخبرات في مجال دمج الطاقات المتجددة في شبكة الكهرباء، بالإضافة إلى توريد المعدات والخدمات الهندسية، خاصة في مجالات مثل محطات الطاقة الشمسية الحرارية والمحولات الذكية، مجالات للتعاون المشترك.

وبحسب تقارير وكالة الطاقات المتجددة الدولية، تلبي إسبانيا ٦٥٪ من كهربائها من مصادر متجددة متنوعة، بطاقة منصوبة تبلغ ٣٥ غيغاواط شمسية، و ٣٠ غيغاواطاً رياح، و ٢٠ غيغاواطاً مائية. وترتبط هذه الدولة بشبكة الكهرباء الأوروبية الوطنية، وهي مقر للعديد من الشركات الرائدة في مجال الكهرباء والطاقة، خاصة طاقة الرياح.

نائب رئيس الغرفة المشتركة الإيرانية-الروسية:

غيلان ممر آمن للصادرات

الوفاق/ أفاد نائب رئيس الغرفة المشتركة الإيرانية-الروسية: إن غيلان والمحافظات الساحلية الشمالية تشكل ممرًا آمنًا لتصدير السلع الإيرانية إلى دول حوض بحر قزوين والهند ودول آسيا الوسطى.
وصرح روشنعلي يكتاي قرابائي: يمكن للمنطقتين الشمالية والجنوبية لبحر قزوين أن تكونا الممر الرئيسي لتلبية احتياجات إيران وروسيا ودول الحوض مثل قزاقستان وتركمانستان وجمهورية أذربيجان، مؤكداً إن قدرات المحافظات الساحلية، خاصة غيلان، في ظل الظروف السياسية الحالية للمنطقة، مميزة جدًا، وستلعب دورًا فعالاً في تصدير منتجات بلادنا. وأوضح يكتاي قرابائي: تُصدر منتجاتنا الزراعية الموسمية إلى روسيا ودول حوض بحر قزوين، وبشكل خاص إلى أوراسيا، مما يمكن أن يوفر فرصة استثنائية لعضويتنا الدائمة في أوراسيا. وذكّر نائب رئيس الغرفة المشتركة الإيرانية-الروسية إن هذا الاجتماع يمثل فرصة قيمة وسعة كبيرة للإنتاجات الإيرانية، وبالعكس لدول الجوار، يمكن استغلالها لتلبية احتياجات بلادنا. وأضاف: عقدت غرف إيران وروسيا وغرفة تجارة طهران اجتماع مجلس التعاون التجاري الدولي لغرف التجارة في دول حوض بحر قزوين؛ ويمكن أن يكون اجتماع حكام المحافظات الساحلية لدول حوض بحر قزوين مكملًا لهذه الاجتماعات.
وأشار نائب رئيس الغرفة المشتركة الإيرانية-الروسية إلى غياب الاستثمار المشترك بين بلادنا وروسيا، قائلاً: لا يوجد استثمار مشترك بين البلدين، ويمكن لتنظيم فعاليات مثل اجتماع حكام محافظات حوض بحر قزوين وتقديم تسهيلات للتجار والتجارين توسيع الاستثمار المشترك مع روسيا.
وأضاف: يمكن لتوسيع الاستثمار المشترك مع روسيا زيادة عدد شركات النقل العام والتبادلات الجمركية بين البلدين، مما يؤدي إلى نمو النقل البحري في قسم الحاويات المبردة، وقبول المنتجات المبردة والطازجة، وإنشاء خطوط لينر منتظمة.

مع آسيا الوسطى

التبادل التجاري في معبر سرخس يرتفع بنسبة ١٨٪

أعلن قائم مقام سرخس إن حجم التبادل التجاري لإيران عبر المعبر الحدودي البري والسككي في سرخس مع تركمانستان ودول آسيا الوسطى الأخرى، سجّل خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، زيادة بنسبة ١٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
وقال مجيد بيكي: بلغ إجمالي النقل والتصدير والاستيراد عبر المعابر السككية والبرية في سرخس خلال الأشهر التسعة من العام الماضي ٣ ملايين و١٧٧ ألف طن، في حين بلغ هذا الرقم خلال الفترة ذاتها من العام الجاري ٣ ملايين و ٧٦١ ألف طن.
وأضاف: بينما شهدت كميات البضائع العابرة المصدرة عبر هذا المعبر خلال الفترة المذكورة نمواً بنسبة ٢٣٪، سجّل العبور الوارد نمواً بنسبة ٢٥٠٪، ويعود سبب ذلك إلى زيادة شحن الكبريت كبضاعة عابرة متجهة إلى الموانئ الجنوبية للبلاد من دول آسيا الوسطى. وأشار محافظ سرخس إلى ارتفاع الواردات عبر هذا المعبر بنسبة ١٤٤٪، مضيفاً: تتمثل أبرز السلع المستوردة من تركمانستان في القطن والكبريت والبقوليات. وأكمل بيكي قائلاً: خلال الفترة المذكورة، تم تصدير ما مقداره ٣١٣ ألف طن من البضائع من معبر سرخس إلى تركمانستان، وهو ما يمثل زيادة بنحو ٢٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وكانت السلع المصدرة الأبرز المواد الغذائية ومواد البناء والمنتجات الحديدية، تليها المواد الكيميائية.
يذكر أن المعبر الحدودي السككي والبري في سرخس يقع في أقصى منطقة شمال شرق إيران بمحافظة خراسان الرضوية، وعلى بُعد ١٨٥ كيلومتراً شمال شرق مشهد، ويُشكل نقطة حدودية مع تركمانستان، ويُعدّ من الممرات الرئيسية للتجارة والعبور الخارجي للبلاد، خصوصاً مع دول آسيا الوسطى.